العرب
الأربعاء 2019/10/30
السنة 42 العدد 11513

هايكو ماس يستطلع موقف مصر قبل مؤتمر برلين حول ليبيا

القاهرة تصر على القضاء على الميليشيات كخطوة أولى في اتجاه الحل

كثّفت ألمانيا تحركاتها الدبلوماسية الرامية إلى توحيد المواقف، وإذابة الخلافات بين قادة الدول المعنية بحلّ الأزمة الليبية، استعدادا للمؤتمر الدولي الذي ستحتضنه برلين حول ليبيا قبل نهاية العام الجاري.

مشاورات تمهّد لمؤتمر برلين

القاهرة – عكست جولة وزير الخارجية الألماني، هايكو ماس، في كل من ليبيا وتونس ومصر، حرص بلاده على مضاعفة التحركات لتوحيد المواقف السياسية وتهيئة الأجواء المناسبة لنجاح مؤتمر برلين الخاص بالأزمة الليبية الذي سيضم قادة عدة دول قبل نهاية العام الجاري.

وحاول هايكو خلال زيارته للقاهرة، الثلاثاء، الاطلاع عن كثب على الرؤية المصرية بشأن الأزمة، والتقى الرئيس عبدالفتاح السيسي الذي شدد على أهمية مكافحة الإرهاب، والقضاء على الميليشيات المسلحة كخطوة أساسية نحو الحل السياسي في ليبيا.

وتعتبر مصر أن مفتاح حلّ الأزمة، يكمن في توحيد المؤسسة العسكرية، والتخلص من العصابات المسلحة وحث الدول الداعمة لها على وقف مساعداتها، والاستفادة من مجلس النواب كجسم سياسي شرعي ومنتخب، والانفتاح على جميع الأطياف الليبية المؤثرة.

وسعى وزير خارجية ألمانيا إلى طمأنة مصر والأطراف المعنية بجدية مؤتمر برلين الدولي، وحرصه على تحقيق اختراق عملي في أزمة تتجاذبها جهات كثيرة، وتجنّب أخطاء المبادرات السابقة، والتوصل إلى تسوية سياسية قابلة للتنفيذ.

وأكد وزير الخارجية الألماني هايكو ماس لدى زيارته لمصر،الثلاثاء، عقب لقاء مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أهميتها بصفتها "شريكا مهما" من أجل ضمان الاستقرار في المنطقة بأكملها، واستشهد بدورها في تسوية النزاعات في ليبيا وكذلك بين إسرائيل والفلسطينيين.

وألمحت مصادر سياسية لـ"العرب"، إلى أن طريقة إعداد المؤتمر وما شهده من تجاذبات في الجولات التحضيرية الثلاث في برلين الفترة الماضية، لا تدعو إلى التفاؤل، حيث تتبنّى فرنسا وإيطاليا وتركيا رؤية لا تشجع على منح ملف الإرهاب والميليشيات أولوية، ويغلب التناقض على مواقفهم من الجيش الليبي، وتقف ألمانيا عاجزة أمام الهوّة الكبيرة.

ولاحظت ذات المصادر، أن الولايات المتحدة لم تنخرط بقوة في المؤتمر، ووفّرت غطاء سياسيّا لألمانيا في البداية، غير أنها لن تستخدم نفوذها جيدا، بينما تراقب روسيا الموقف عن كثب، وقد تتحيّن الفرصة لتلقي بحجر سياسي ثقيل في الأزمة. وقال المحلل السياسي الليبي، عيسى رشوان، إن جولة هايكو يمكن فهمها على أنها "محاولة لتدارك الفشل الناجم عن عدم وضوح المؤتمر الدولي وتفاصيله، والغموض الذي يلفّ الشخصيات المدعوة والضمانات الواجبة لتطبيق المخرجات وحزمة الإصلاحات المتوقّعة".

وأوضح لـ"العرب"، أن لقاء هايكو ماس مع فايز السراج رئيس حكومة الوفاق الأحد، دون الاجتماع مع القوى الشرعية، ممثلة في مجلس النواب ومؤسسة الجيش الليبي، "خطأ كبير ورسالة تنطوي على إحراج لهما أمام القوى الدولية، وتجاوز فاضح لحقائق الأرض التي تؤكد سيطرة المؤسسة العسكرية على نحو 75 بالمئة من ليبيا".

وأجمعت قراءات عديدة على وجود انحياز ألماني لبعض الأطراف الليبية واقتراب برلين من قوى تتبنى تأييد التيار الإسلامي، ومساعدتها لتكون رقما مهما في معادلة الحل السياسي، مع أنها تتحالف مع ميليشيات مسلّحة ارتكبت جرائم كثيرة.

عيسى رشوان

جولة هايكو في شمال أفريقيا محاولة لتفسير المؤتمر حول ليبيا

ووضعت ألمانيا سقفا مرتفعا لنتائج مؤتمرها، وصمّمت على انعقاده على مستوى القمة، غير أن التطورات اللاحقة أوحت بأن هذا الطريق يواجه عقبات كبيرة، في ظل التباين الظاهر في مواقف قوى دولية معنية بالأزمة، وما يستوجب تقريب وجهات النظر قبل وصول محطة برلين. مسار حواري ألماني يوضح أن جولة هايكو في شمال أفريقيا حملت رسالتين مهمتين، الأولى أن استبعاد الأطراف الليبية من المؤتمر الدولي لا يعني تجاهل مطالبها، والثانية تحييد القوى المنخرطة في الصراع منذ سنوات، وترميم مواقف الدول الرئيسية، لأن الخلافات تؤثر سلبا على أي مبادرة سياسية. وكشف غسان سلامة رئيس بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا الاثنين، عن أهمية "ترميم مواقف الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن (الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وبريطانيا والصين)، لأن الانقسام الحاد داخله أعاق الحل".

وأشار إلى أن مجلس الأمن الدولي اجتمع 14 مرة منذ أبريل الماضي، ولم يصدر قرارا واحدا بخصوص الحرب، أو الدعوة إلى وقف إطلاق النار".

وأكد الباحث السياسي الليبي، عبدالباسط بن هامل، أن "ألمانيا تبحث عن دور في الملف الليبي، وتحاول تجاوز التحديات التي تواجهها على الأرض، فبعد عزمها عقد مؤتمر في برلين وتأجيله أكثر من مرة، تزايدت الشكوك حول انعقاده، وانتشرت قناعات بأن ألمانيا لن تستطيع عقد مؤتمر بشكل صحيح سياسيا، ما يدفعها إلى إنقاذ ماء الوجه عبر الحوار المباشر".

وأضاف لـ"العرب"، أن برلين لن تستطيع الحصول على ضمانات لتأييد قوي من الدول المعنية للتوصل إلى توافق حقيقي، لأن غالبيتها دخلت خلافات بينية عميقة، ولم تتمكن من الالتفاف حول رؤية مشتركة للاستقرار في ليبيا، بل هناك دول مثل تركيا تدعم الفوضى.

واعتبر بن هامل، أن الخطوة الأولى لإنقاذ ليبيا، تتمثّل في التخلّص من الميليشيات ووقف تصدير الأسلحة لها، ثم الذهاب إلى الحوار الوطني، قائلا "كذبة الحوار لم تعد تنطلي على أحد، فالشعب يريد جيشا يلبّي طموحاته".

ألمانيا تعبّد الطرق السياسية لعقد المؤتمر الدولي حول الأزمة الليبية ص6

النهضة تعدّ خارطة طريق لتشكيل حكومة في تونس

تونس – أعدّت حركة النهضة الإسلامية خارطة طريق سياسية لتشكيل الحكومة التونسية الجديدة بمعيّة الأحزاب الفائزة في انتخابات البرلمان، بعد أن اعترضتها شروطها التي تتعارض مع خياراتها في الحكم.

وانتهت الحركة من إعداد مشروع "وثيقة تعاقد لحكومة ائتلافية" ويتضمّن برنامجا متكاملا ستلتزم به الأحزاب التي ستتحاور معها الحركة، وسيكون تعاقدا مكتوبا يلزم الأطراف الموقّعة عليه بتنفيذه.

وقال المتحدث باسم النهضة عماد الخميري، في تصريح لوكالة الأنباء الرسمية التونسية إن هذه الوثيقة ترتكز على خمسة محاور أساسية تتمثل في استكمال وضع مؤسسات الدولة وتركيز الحكم المحلي ومكافحة الفساد وتعزيز الأمن وتطوير الحوكمة، إلى جانب محور مقاومة الفقر ودعم الفئات المهمشة ومتوسطة الدخل ومحور دفع نسق الاستثمار والنمو والتشغيل، فضلا عن مسالة تطوير قطاعات التعليم والصحة والمرافق العمومية.

وأعدّ الحزب الإسلامي في وثيقته إجراءات واضحة تتعلق بكل محور من هذه المحاور لتنفيذها على أرض الواقع، ويسعى إلى اعتمادها من قبل "حكومة مقاومة للفساد" تتميّز بالنجاعة والقدرة على الإنجاز، واختيار أعضاء الحكومة على أساس مبادئها، بحسب قول عماد الخميري.

وسيتم خلال الأيام القليلة القادمة عرض هذه الوثيقة على مختلف الأحزاب الفائزة في البرلمان وكذلك على المستقلين، كما سيتم فتح حوار مع المنظمات النقابية والمهنية الوطنية، باستثناء الحزب الدستوري الحر وكذلك حزب قلب تونس اللذين تصر النهضة على إقصائهما من المشاورات.

ويبدو أن حركة النهضة انطلقت إثر الإعلان عن نتائج الانتخابات التشريعية في مشاورات أولية مع عدد من الأحزاب حول تشكيل الحكومة.

وتطرح الأحزاب المعنية بمشاركة حركة النهضة في الحكم شروطا للدخول في المفاوضات، حيث يشترط حزب التيار الديمقراطي تعيين شخصية مستقلة في منصب رئيس الحكومة، ومنحه وزارات العدل والداخلية والإصلاح الإداري.

في الأثناء تقترح حركة الشعب (حزب قومي عروبي) تعيين شخصية مستقلة على رأس الفريق الحكومي أو تفويض رئيس الدولة قيس سعيّد لاختيار شخصية لتشكيل الحكومة.

بدوره، يجري الرئيس التونسي قيس سعيّد مشاورات مع قادة الأحزاب لتقريب وجهات النظر بينهما قبل الانطلاق رسميا في مشاورات تشكيل الحكومة.

تململ داخل العدالة والتنمية بعد تحالفه مع الأصالة والمعاصرة

محمد ماموني العلوي

الرباط - خلق قرار تحالف الحزب الإسلامي العدالة والتنمية مع غريمه حزب الأصالة والمعاصرة، لغطا كبيرا داخل هياكل الحزب الإسلامي الذي وصف لمدة سنوات مسألة التوافق مع حليفه خطا أحمر.

وتطور جدل تحالف الغريمين السياسيين إلى خلاف داخل حزب العدالة والتنمية بعدما أعلن عضوه في البرلمان، سعيد خيرون، انسحابه من سباق رئاسة مجلس جهة طنجة – تطوان – الحسيمة، لفائدة القيادية بحزب الأصالة والمعاصرة، فاطمة الحساني، لمنصب الرئاسة.

وإثر انتخابات رئاسة جهة طنجة – تطوان – الحسيمة، الاثنين، عبّر قياديون بالعدالة والتنمية أن انسحاب خيرون من السباق الانتخابي جاء بعد صفقة غير معلنة، وتنسيق المواقف مع غريمهم السياسي حزب الأصالة والمعاصرة، ليتم انتخابه نائبا أول لرئيسة الجهة.

وانتخبت فاطمة الحساني رئيسة جهة طنجة – تطوان – الحسيمة، عن حزب الأصالة والمعاصرة خلفا للأمين العام السابق لحزبها إلياس العماري، بعدما قدّم استقالته إثر احتدام الخلافات في صفوف الأغلبية التي يقودها في الجهة.وأعلن عدد من قياديي حزب العدالة والتنمية عن رفضهم التحالف مع حزب الأصالة والمعاصرة، معتبرين أنه قد تم الحسم منذ سنوات بعدم وضع اليد مع هذا التنظيم السياسي.

وقال عضو الأمانة العامة لحزب الأصالة والمعاصرة، عبدالعزيز أفتاتي، أن موقفه الرافض لهذا الحزب لن يتغير على اعتبار أنه لا يخدم المنهجية الديمقراطية والإصلاحات التنموية.

وبدوره، قال القيادي بحزب العدالة والتنمية، عبدالصمد الإدريسي، إن التغير في المواقف كليا يقتضي نقاشا سياسيا يوضّح أسباب التحالف والتغير في المبادئ.

وعكس ما روّجه قياديون من العدالة والتنمية، أكد خيرون أن هذا التحالف تم باستشارة وعلم الأمانة العامة لحزبهم، مبينا أن ما تم اتخاذه من قرارات صادرة عن الكتابة الجهوية للحزب أتّخذ من قبل من الأمانة العامة.

ويعيب قياديون ومتابعون على الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية قيامها بمناورة سياسية تبارك فيها التحالف في جهة طنجة – الحسيمة – تطوان، وترفض ذلك في جهة وجدة شرق المغرب.

ضباط سامون من جناح بوتفليقة وتوفيق أمام القضاء العسكري

صابر بليدي

الجزائر – يواصل القضاء الجزائري محاكمة جنرالات عسكريين متهمين بارتكاب جرائم فساد، وبعصيان أوامر عسكرية وحيازة أسلحة وذخيرة عسكرية غير مصرح بها، وهم في حالة سجن وسط شكوك بشأن عملية استهداف لقيادات عسكرية عيّنها الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

وحددت المحكمة العسكرية بالبليدة، مواعيد جديدة للنظر في قضايا الجنرالات ، وعلى رأسهم المدير السابق لدائرة محاربة الإرهاب في جهاز الاستخبارات السابق، اللواء عبدالقادر آيت أوعرابي.

مساع للتخلص من كل المحسوبين على بوتفليقة واستبدالهم بضباط يدينون بالولاء للقيادة العسكرية الحالية

وتضم اللائحة الجديدة للمتهمين، الجنرال جبار مهنا، رئيس دائرة أمن الجيش قبل العام 2013، والمحسوب هو الآخر على جناح الجنرال المسجون المدير السابق لجهاز الاستخبارات المنحل الجنرال محمد مدين، وقد أعلن وكيل الجمهورية لدى محكمة البليدة عن توجيه تهمتيْ الثراء غير المشروع والتعسف في استعمال السلطة.

ويتواجد العديد من الضباط السامين والجنرالات في السجن العسكري بالبليدة، منذ عدة أشهر، على خلفية الاشتباه في ضلوعهم بقضايا فساد والتعسف في استعمال السلطة، فضلا عن تهديد والمساس بمؤسسات الدولة وسلطة الجيش، على غرار المدير السابق لجهاز الاستخبارات المنحل الجنرال محمد مدين، المحكوم عليه مؤخرا بعقوبة 15 سنة سجنا نافذة.

ولا تستبعد جهات في السلطة، فرضية تصفية الحسابات بين رموز النظام، حيث يعمد قائد الأركان قايد صالح، عبر بوابة تطهير المؤسسة، إلى إزاحة العناصر المحسوبة أو التي تمت ترقيتها خلال هيمنة الرئيس السابق بوتفليقة على مؤسسات الدولة، أو أثناء سطوة الجنرال السابق في هرم الاستخبارات محمد مدين.

ولم تستبعد إمكانية التخلص من كل المحسوبين على بوتفليقة والجنرال محمد مدين، واستبدالهم بضباط من الجيل الجديد يدينون بالولاء للقيادة الحالية، وحتى بتوريط كبارهم أمام القضاء العسكري بتهم مختلفة، كما هو الشأن مع المجموعة المنتظر النظر في ملفاتها قريبا، أو التي تنتظر دورها بحسب مصادر مطلعة.

وعرفت المؤسسة العسكرية الجزائرية، حركة داخلية غير مسبوقة منذ العام 2013، في إطار الصراع الدائر حينها بين جهاز الاستخبارات ومؤسسة الرئاسة، والذي انتهى بحل جهاز الاستخبارات وتنحية كبار ضباطه وعلى رأسهم الجنرال توفيق، المحال على التقاعد في سبتمبر العام 2015، وهو الأمر الذي كان بمثابة الحسم لصالح جناح الرئاسة آنذاك، بقيادة الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، وشقيقه الأصغر ومستشاره الشخصي سعيد بوتفليقة.

وشهدت المرحلة سقوط الكثير من رموز جهاز الاستخبارات القوي، كرشيد العلايلي الذي كان يدير مصلحة الأمن الخارجي، ومدير أمين الجيش الجنرال جبار مهنا، ورئيس دائرة محاربة الإرهاب الجنرال عبدالقادر آيت أوعرابي، المحكوم عليه العام 2015 بعقوبة السجن لمدة خمس سنوات نافذة، وذلك بعد إشرافه الشخصي على عملية التدخل في قاعدة تيقنتورين الغازية العام 2013، والتي أسفرت عن مقتل 38 رعية أجنبية من العاملين في المحطة إلى جانب أفراد المجموعة الإرهابية التي اخترقتها.

ونقل عن المحامي مقران آيت العربي، عضو فريق الدفاع عن الجنرال حسان، بأن "المحكمة العليا ألغت في الـ 22 مايو، حكم المحكمة العسكرية مرسى الكبير بوهران، ضد الجنرال عبدالقادر آيت أوعرابي.

وكانت فضيحة شحنة الكوكايين المحجوزة من طرف قوات الجيش في ميناء وهران، منعرجا حاسما جديدا في مسار وتركيبة المؤسسة العسكرية، حيث فتح الرجل أول في العسكر الجنرال أحمد قايد صالح، حملة تطهير عميقة وشاملة، أفضت إلى تنحية أكثر من ستين لواء، والمئات من الضباط السامين، في حين أحيل العشرات منهم على السجن العسكري بتهم تتصل بالفساد والتعسف في استعمال السلطة.